الانفاق على التعليم لتحقيق التنمية المستدامة : بين الواقع والطموح

رائد علي مشكل / باحث .
م.د.خالد شامي العطواني/ الجامعة المستنصرية /قسم الاقتصاد .

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.46.2023.140.11

المستخلص
للجامعات مكانة فريدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كونها المؤسسة التعليمية الرئيسة المعنية بإنتاج ونشر المعارف العلمية والتكنلوجية والاجتماعية سواء من خلال البرامج التعليمية أو البحثية أو الدور الريادي لها في التنسيق بين كافة الأطراف المعنية من الحكومة ومؤسسات الأعمال والمجتمع للتعاون معاً من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لذا فان الأنفاق على التعليم لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف يُعد مطلباً أساسياً .
حيث أهتمت الدول المتقدمة بتوفير الموارد الكافية للجامعات للارتقاء بأدائها وتحقيق أهدافها ، ولكن في الدول النامية ومنها العراق لم يتم الاستفادة من الموارد المالية الكبيرة في الارتقاء بواقع التعليم من خلال زيادة الانفاق على الاستثمار في التعليم . حيث يلاحظ من مراجعة التخصيصات المالية لقطاع التعليم في موازنة الدولة للمدة من 2004-2021 . انخفاض كبير في تخصيص الحكومة لقطاع التعليم الذي يعد من القطاعات الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة مما أنعكس سلباً ليس فقط على قطاع التعليم ذاته بل على كافة القطاعات الاخرى لما يمثلهُ من مورد أساسي لعناصر الكفاءات العلمية والمهارات الفنية لتلك القطاعات . وبالتالي أنعكس سلباً على مستوى التنمية المستدامة في العراق واحتلالهُ المرتبة (121) في التصنيف الدولي لمستوى التنمية .
يهدف البحث الى التحقق من فاعلية الانفاق على التعليم العالي في العراق للمدة 2004-2021 وتأثيرهُ في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي .
ابرز النتائج التي توصل لها البحث هي قلة التخصيصات المرصدة لقطاع التعليم في الموازنة العامة مقارنةً بأهمية هذا القطاع الحيوي مما اثر سلباً على دوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق .

الكلمة الافتتاحية: التعليم ، الانفاق العام ، التنمية المستدامة .

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 140 / أيلول / 2023
الصفحات : 138 - 148

المقدمة :

جميع بلدان العالم تسعى الى الارتقاء بواقعها من خلال ما تمتلكه من المقومات والارتكاز على الموارد المتاحة التي تؤهلها الى بلوغ الاهداف والغايات . ان المؤسسات التربوية ومن خلال برامجها التعليمية والتربوية تعمل على ضمان تحقيق الاستدامة في الانتاج والاستهلاك وتهيئة المهارات اللازمة لإنشاء قاعدة صناعية صديقة للبيئة وتوجيه الباحثين والمختصين نحو المزيد من الابتكارات والبحوث والدراسات ، فالقوى العاملة المدربة المتعلمة تعد امراً اساسياً في نمو الاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

لذا يعد التعليم ومؤسساته احد العوامل المؤثرة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة لذلك فان هذه المؤسسات لكي تعمل بشكلها الصحيح تحتاج الى دعم من قبل الحكومات في جميع بلدان العالم ، فيتم تخصيص جزء من موارد الدولة لدعم هذه المؤسسات من اجل تحقيق الاهداف الموضوعة على شكل خطط قصيرة وطويلة الامد .

مشكلة البحث:

التحديات التي يواجهها العراق والصعوبات الكبيرة التي تمثل عقبة نحو تحقيق التنمية المستدامة منها عدم قدرة الحكومة وادارتها غير الكفؤة للموارد الاقتصادية والتخصيصات المالية الخجولة لقطاع التعليم جعلها غير قادرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

هدف البحث:

يهدف البحث البيان واقع الانفاق على التعليم في العراق للمدة 2004-2021 ومدى فاعلية الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث:

لتحقيق هدف البحث تم صياغة الفرضية الاتية " يمارس الانفاق على التعليم دوراً مهما في تحقيق التنمية المستدامة في العراق .

الحدود المكانية والزمانية :

أ- الحدود المكانية تشمل الاقتصاد العراقي .

ب- الحدود الزمانية تشمل المدة من 2004-2021 .

منهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في اثبات او نفي فرضية البحث من خلال جمع وتحليل البيانات للتعرف على واقع التنمية المستدامة في العراق ومدى التأثير الذي يحدثه الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية المستدامة.

هيكلية البحث:

لغرض الاحاطة بجوانب البحث كافة تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث : تضمن المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة ، اما المبحث الثاني فقد تضمن واقع التنمية المستدامة في العراق من المدة 2004-2021 ، اما المبحث الثالث فقد تضمن تحليل دور الانفاق الحكومي على التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق .

المبحث الاول
الاطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة

اولاً : مفهوم التنمية المستدامة :

عرفت هيئة الامم المتحدة التنمية بأنها عمليات يتم بمقتضاها توجه جهود الاهالي والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لحثها على الاندماج في حياة الامم والاسهام في تقدمها ولكن بسبب تركيزها على البعد الاقتصادي مثلاً نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وعدم النظر الى الجوانب الاخرى مثل الجوانب الانسانية والاجتماعية والبيئية كان ذلك احد اهم الانتقادات التي وجهت الى مفهوم التنمية .

اما مصطلح التنمية المستدامة فقد ظهر لأول مرة في منشور اصدره الاتحاد الدولي من اجل حماية البيئة سنة 1980 ، ولكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل الا بعد استخدامه في تقرير " مستقبلنا المشترك" المعروف "بتقرير برونتراند" الصادر عام 1987 عند اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الامم المتحدة (https://www.mewa.gov.sa) .

كما ان التطور الذي طرأ على مفهوم التنمية الاقتصادية وظهور مفهوم التنمية البشرية ليؤكد على ان الانسان هو المحور المهم والاساسي في عملية التنمية المستدامة فهو الغاية والهدف ، لا سيما بعد ان تبناه برنامج الامم

المتحدة الانمائي عام 1990 والذي عرفها بانها (تلك العملية التي تهدف الى زيادة الخيارات المتوفرة امام الناس مع كون هذه الخيارات اساساً غير محدود وهذه الخيارات تتمثل في ان يعيش الناس حياة طويلة خالية من المشكلات وان يكونوا محملين بالعلم والثقافة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة (برنامج الامم المتحدة، 1990، 12) ،

ثانياً : خصائص التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص يمكن ايجازها بالاتي : (مصطفى وساتيه، 2014، 168) .

- تمثل ظاهرة جيل وهي عملية تحويل من جيل لأخر فترتها الزمنية لا تقل عن جيلين من (25 الى 50 سنة) .
- تمثل مجالات عدة متداخلة وهي المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ولا تكمن الاستدامة في تحقيق جانب منفرد بل في العلاقة المتداخلة بين تلك المجالات .
- عملية تحدث في مستويات مختلفة (العالمية والاقليمية والمحلية) وبالتالي فان ما يعد مستداما على المستوى المحلي ليس بالضرورة ان يكون كذلك على المستوى العالمي ويرجع هذا التناقض الجغرافي اليات التحويل والتي تنتقل من خلال النتائج السلبية من بلد لأخر .
- القدرة على تفسيرها وتطبيقها من مناظير مختلفة .

ثالثاً : ابعاد التنمية المستدامة .

ان العديد من المؤتمرات اكدت على الاهتمام بالتنمية المستدامة بإبعادها المختلفة حيث اكد مؤتمر (ريود وجانيرو Riod and Janeiro) الذي اطلق عليه (قمة الارض top of the earth) في البرازيل سنة 1993 على الابعاد المهمة والاساسية للتنمية المستدامة وهي : البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ، واكد اعلان (ريو+ 20) على الاهمية التي تضطلع بها ايجاد اطار مؤسسي معزز للتنمية المستدامة يتسم بالشمول والفاعلية والشفافية وقادرة على وضع الحلول الستراتيجية للتحديات العالمية التي تجابه تحقيق التنمية المستدامة ، وابعاد التنمية المستدامة حسب مؤتمر ريو + 20 يمكن توضيحها بالاتي : (اعلان ريو+ 20 ، 2012، 19) .

1- **البعد الاقتصادي :-** والذي يهدف الى تحسين الرفاهية للإنسان بواسطة نصيبه من السلع والخدمات الاساسية ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد والمؤسسات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية وزيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الانتاج لزيادة معدلات دخل الفرد وتفعيل العلاقة العكسية بين المدخلات والمخرجات.
2- **البعد الاجتماعي :-** يهدف كذلك الى تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وتوافر جميع الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم وشفافية المسائلة والمساواة بين الجنسين .
3- **البعد البيئي :-** يهدف الى تحسين ادارة البيئة والتوازن لعملية التنمية فضلاً عن ان الفقر من ابرز العوامل المسببة في تهديد وتخريب البيئة في الدول النامية .
4- **البعد المؤسسي :-** يهدف الى رسم السياسات الستراتيجية التنموية لمؤسسات الدولة والسعي لتوفير الخدمات والمنافع والرفاهية لمواطني الدولة مع رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية الى المحافظة على موارد الدولة وتأمين حقوق الافراد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

ويؤكد الباحثان على اهمية البعد المعرفي (التكنلوجي) الذي يهتم بالتحول الى تكنلوجيا خضراء خاصة في عصر يمتاز بالثقافة والمعرفة والثورة المعلوماتية واصبحت التكنلوجيا المعاصرة تحاكي جميع جوانب حياة الافراد وبالتالي فان تحسين حياة الافراد ورفع مستوى الرفاهية لديهم وتحقيق حياة افضل تتم من خلال توظيف المعرفة والتكنلوجيا لخدمة الافراد لتحقيق اشباع حاجاتهم في الوقت الحاضر دون تعرض قدرة اجيال المستقبل لإشباع حاجاتهم للخطر من خلال سوء استخدام الموارد .

رابعاً : العناصر الرئيسة للتنمية المستدامة .

من اجل تحقيق التنمية المستدامة هنا يجب توافر عناصر رئيسة كما اشار لها (كراي)(Filh,J , 2009, 9) :

1- **العدالة في البيئة :** تعد العدالة من اهم العناصر لجميع تعاريف التنمية المستدامة لان محور التنمية المستدامة هو تحقيق المساواة للأجيال ، فان ما يستهلكه الجيل الحالي لابد ان لا يؤثر على ما هو معد لاستهلاك الجيل القادم بالحفاظ على التوازن في جميع انماط الاستهلاك والانتاج . واكد مؤتمر (جاهنسبيرغ Johannesburg) للتنمية المستدامة الذي عقد بعد عشرة سنوات من مؤتمر (ريودي جانيرو Rio de Janeiro) ان الاحصاءات المتوفرة تدل على ان مصير البشرية على الارض قد تكون مؤلمة ، فالدول المتقدمة تسهم بأكثر من (65%) من التلوث البيئي وتستهلك من الموارد بما يقدر (86%) و استهلاكها من الطاقة بما يقدر (83%) غير القابلة للتجديد، و(45%) من المياه العذبة . وبالمقابل فان (3.5) مليار من البشر يستهلك مياه ملوثة ويسبب وفاة (5) الاف يومياً في افريقيا .

2- **الفاعلية في البيئة :** ان الفاعلية البيئية تتجه نحو تقليل النفايات وترشيد استهلاك الطاقة والاستخدام الامثل للموارد الطبيعية ، اي تقليل الاثار السلبية في المحيط الجوي . ان فاعلية البيئة مرتبط بتقليل مدخلات العملية الانتاجية واستخدام الطاقة الصديقة للبيئة لتحقيق مستوى معين من المخرجات ، فاستخدام الموارد الطبيعية كمدخلات سينجم عنه مخرجات بهيئة نفايات وانبعاثات وان العلاقة الطردية بين المدخلات والمخرجات ستنعكس في التأثيرات السلبية على البيئة (قرم ، 2003، 5-6) وان فاعلية البيئة تفحص بخلق قيمة اكبر مع تأثير اقل على البيئة ويعتبر هذا جوهر التنمية المستدامة (R ,Ck, 2003, 5) .

3- **الكفاءة في البيئة :** تختص بحماية الموارد الطبيعية من سوء الاستغلال والاستعمال غير الكفؤ ، وعلى وفق قاعدة (سرفيان كوزي Servian Kozy) للتنمية المستدامة فأن الناتج من استخدام الموارد المستنفذة ينبغي ان يستخدم جزء منه في قضاء الامور الراهنة والاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلي تخدم الاجيال القادمة (غنايم ، 2001، 3) .

خامساً : اهداف التنمية المستدامة .

اهداف التنمية المستدامة عبارة عن مجموعة من 17 هدفاً وضعت من قبل الامم المتحدة عام 2015 وادرجت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية .

ويمكن تحديد اهم الاهداف الانمائية الالفية بالاتي (منظمة الامم المتحدة : 2015) :

عقد الشراكة لتحقيق الاهداف .

ونظراً لأهمية التعليم فقد ادرج ضمن الهدف الرابع ، لدوره الحيوي في التنمية المستدامة فهو يركز على الانسان وهو جوهر عملية التنمية ، لذا تتضح اهمية الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية المستدامة ، والموضح في المخطط الاتي

المخطط(1) اهداف التنمية المستدامة

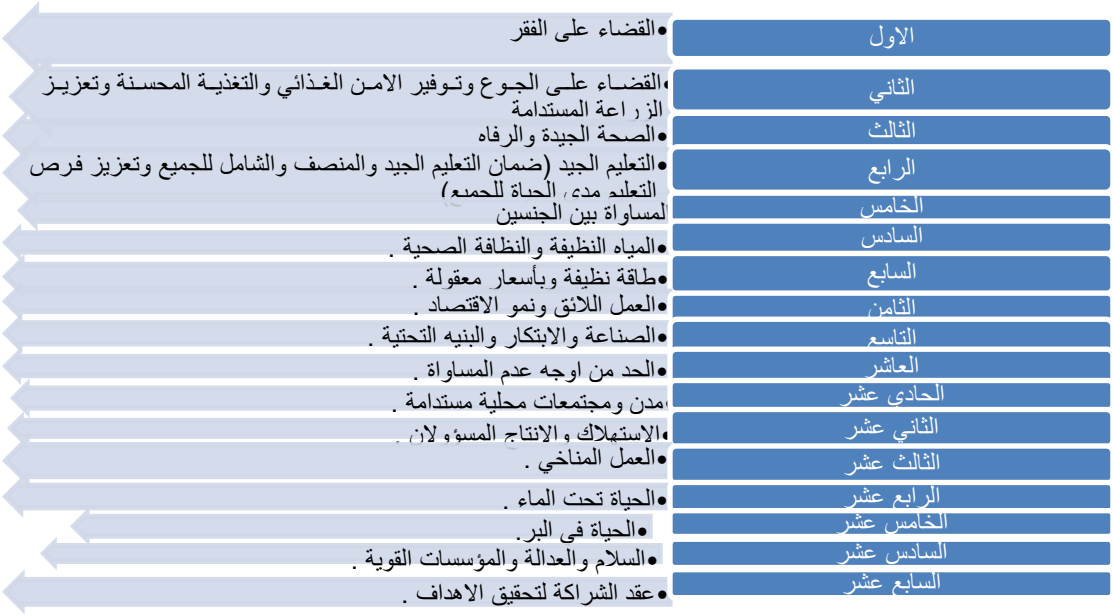

سادسا : طرق قياس التنمية المستدامة .

اعتمد البرنامج الانمائي للأمم المتحدة على ثلاثة مؤشرات رئيسة لبيان حالة التنمية المستدامة في اي مجتمع وهذه المؤشرات هي :-

1- **مؤشر الصحة :** في برنامج الامم المتحدة جاءت التقارير مؤكده على ان العنصر البشري كونه اساس اي عملية انمائية ، لذا فهو له الحق في العيش ضمن حياة صحية منتجة والحكومات تسعى في كافة دول العالم الى تحقيق هذه الخدمة كونها احد مؤشرات التنمية المستدامة . (موسى ، 2015، 125)

2- **مؤشر التعليم :** هذا المؤشر يعد من اهم المؤشرات التي تسعى الحكومات ان تحققها بعد مؤشر الصحة والذي جاء ضمن برنامج الامم المتحدة الانمائي وذلك نتيجة لما يحمله هذا المؤشر من الدور الكبير والمهم في ممارسة وخلق راس مال اجتماعي ورفده بالموارد البشرية المدربة والمثقفة ، واللذان يعدان من اهم انواع الاستثمار

الذي يسهم في تطوير المجتمعات ، فان تنمية القدرات البشرية وزيادة المهارات من خلال التدريب والتعليم يجعل ذلك البلد الذي يمتلك هذه المقومات اقدر واسرع من البلدان الاخرى في تحقيق عملية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والبشرية والاجتماعية .(عبد الله وعباس ، 2013 ، 73)

3- **مؤشر المعيشة والرفاهية :** ان العديد من المنظمات العالمية اهتمت بالمستوى المعيشي للأفراد والتي حاولت رفع ذلك المستوى الى مستوى الرفاهية ، ومن هذه المنظمات منظمة الامم المتحدة والتي ركزت على ضرورة تحسين مستوى معيشة الافراد في جميع بلدان العالم اخذةً بنظر الاعتبار اختلاف اسعار الصرف ، اي ان ذلك المعدل هو مقوم وفق نظرية تعادل القوة الشرائية . (موسى ، 2015 ، 127)

مما سبق يمكن توضيح مؤشرات التنمية المستدامة من خلال المخطط الاتي :

المخطط (2) مؤشرات التنمية المستدامة

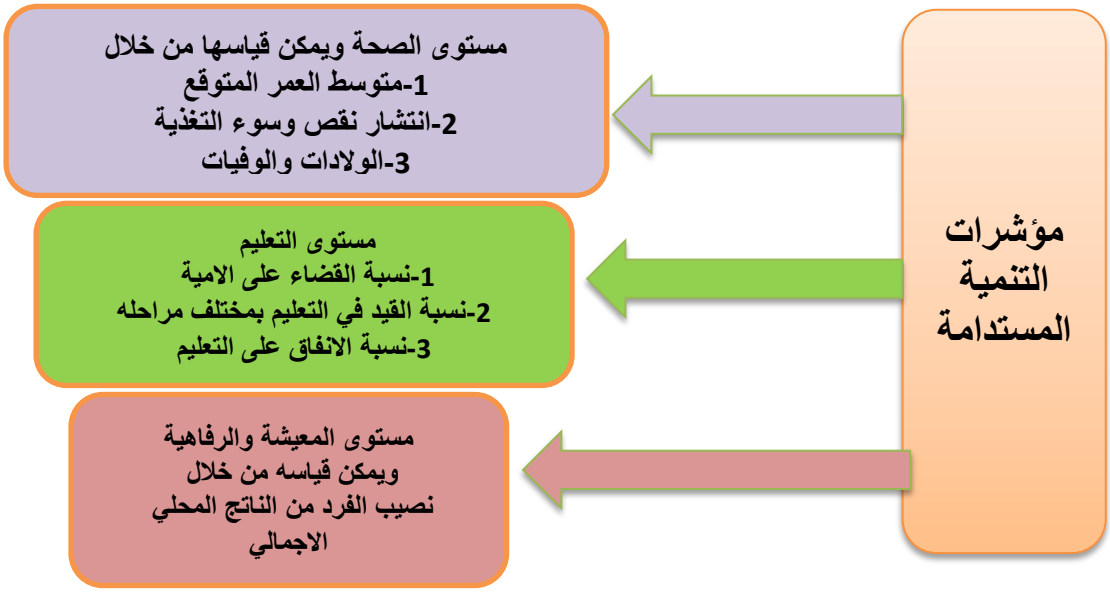

من المخطط اعلاه يتضح اهمية الانفاق على التعليم والادارة الكفؤة لمجالات الانفاق تعد احداهم مؤشرات التنمية المستدامة .

المبحث الثاني
طبيعة التنمية المستدامة في العراق

لقد تعرض العراق الى مجموعة من التحديات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اثرت بنحو سلبي على طبيعة الحياة في البلد بشكل عام وعلى التنمية بشكل خاص من اوائل القرن 20 ، فالحروب التي خاضها العراق ادت الى استنزاف الموارد المالية والبشرية والطبيعية مما أنعكس بصورة سلبية على النشاط الاقتصادي في العراق وانخفاض المقدار المخصص من الانفاق على قطاعي التعليم والصحة وتوجيه المزيد من الانفاق الى الانشطة العسكرية بسبب تلك الحروب التي خاضها العراق في تلك الفترة .

اولا: معوقات التنمية المستدامة في العراق

ادى تخفيض الانفاق الاستثماري الذي نجم عنه انخفاض النمو الاقتصادي على اعتبار الانفاق على الاستثمار هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي مما اثر بصورة سلبية على النفقات الاستثمارية في مجالات الصحة والتعليم ، الذي ادى بدوره الى تدني مستوى التنمية بشكل كبير في العراق .

وخلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي وبعد قيام حرب الخليج والضرر الكبير الذي ترتب على الاقتصاد العراقي على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والانسانية ، نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض من قبل الامم المتحدة الذي تسبب بعزل العراق عن العالم الخارجي مما ادى ذلك الى تدهور النظام الاقتصادي والاجتماعي فيه ، حيث ازداد عدد الفقراء المعدمين بشكل كبير فضلاً عن تعمق الخطر الذي لحق في الوضع الصحي والتعليمي الذي كان سببه عدم قدرة العراق على استيراد المستلزمات الصحية والتعليمية مما زاد من نسبة التخلف في هذين القطاعين ، واستمر هذا الوضع حتى مع الاتفاق بين العراق والامم المتحدة المتضمن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء لكن الوضع استمر على ما هو عليه ، ولم ينتهي الامر عند هذا الحد فحسب ولكن استمر الوضع سوءً عندما جاء الغزو الامريكي للعراق في مطلع الالفية الثانية من القرن 21 وما ترتب عليه من تدمير للبنى التحتية وتدمير المنشأت الاقتصادية بكافة انواعها الذي تسبب في ارجاع هذا

البلد عقود الى الوراء في اغلب انشطته الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والصحة والتعليم ، فقد بات الوضع في العراق اسوء مما كان عليه .

اما الحقبة التي تلت سقوط النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 وتولي الحكومات المتزامنة للحكم في العراق لم تحقق ادنى المتطلبات التي كان المجتمع العراقي يصبو اليها بسبب الادارة غير الكفوة للموارد الطبيعية والمالية والبشرية التي لو أتيحت لبلد اخر لأصبح من البلدان المتقدمة وفي مراتب متقدمة في جميع انشطته ، لكن ما حدث في الواقع والفشل الذي منيت به الحكومات المتعاقبة على حكم العراق كان الدليل الواضح على عدم نقل العراق الى مراحل اكثر تقدما .

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال المدة 2004-2021

1- المؤشرات الاقتصادية :

1-1: مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) :

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة 2004-2021، إذ أرتفع لأكثر من (2) مليون دينار للعام 2004 الى (7.5) مليون دينار للعام 2021 حيث بلغ اعلى مستوى له في عام 2013 بمعدل (7.8) مليون دينار ثم انخفض في عام 2014 الى (7.1) مليون دينار والى (5.2) مليون دينار في عام 2015 وكما مبين في الجدول (1) :

الجدول(1) جزء من مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2021

السنة	الناتج المحلي GDP الاجمالي (تريليون دينار)	المعدل السنوي لنصيب الفرد منGDP (مليون دينار)	نسبة الاستثمار منGDP %	نسبة الصادرات الى الاستيرادات %	معدل التضخم %
2004	53.3	2	7.5	0.87	27.0
2005	73.6	2.6	19.1	0.88	37.0
2006	95.6	3.3	20.0	1.32	53.0
2007	111.5	3.8	36.0	1.6	30.8
2008	157.1	5.1	10.8	1.6	12.7
2009	130.7	4.4	26.1	1.00	8.3
2010	162.1	5.3	26.0	1.15	2.4
2011	217.4	6.5	15.3	1.6	5.6
2012	254.3	7.4	17.6	160.8	6.1
2013	273.6	7.8	21.7	135.2	1.9
2014	266.4	7.1	22.6	146.9	2.2
2015	194.7	5.1	13.6	104.5	1.4
2016	197.0	5.2	10.7	111.1	0.5
2017	221.7	6.6	8.6	128.8	0.2
2018	269.0	6.7	9.5	125.2	0.4
2019	276.2	6.9	14.7	123.0	-0.2
2020	219.8	6.4	14.9	92.5	0.6
2021	301.5	7.5	15.2	146.5	6.0

المصدر من اعداد الباحثان اعتماداً على المصادر ادناه :

- الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، سنوات مختلفة .
- التقرير الاقتصادي الموحد ، ابو ظبي ، الامارات المتحدة ، سنوات مختلفة .

2-1: مؤشر نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

ان الاستثمارات الحكومية لا تزال تهيمن على النسبة الأكبر من اجمالي الاستثمار ، حيث ان هذه الاستثمارات تعتمد بشكل رئيس وكامل على عوائد تصدير النفط التي تحتل المصدر المهم والرئيس لإيرادات الدولة التي تفوق نسبة 94% من مجمل الصادرات ، وبالتالي فإن هذا المؤشر شهد تقلبات عدة تبعا للتطورات في السوق العالمي ولا سيما من ناحية اسعار النفط الخام للمدة 2004-2021 وقد وصلت المتوسط لهذه المدة الى 17.2% بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول العربية الاخرى . (الجوارين www.Iraqieconomists.net) .

3-1: نسبة الصادرات الى الاستيرادات :

يعكس هذا المؤشر الميزان التّجاري للسلع والخدمات التي تقوم الدّولة بتصديرها واستيرادها (الصّادرات – الاستيرادات)، وتشير الأرقام الواردة في الجدول (1) ، إلى أنَّ صادرات السّلع والخدمات التي يشكل النّفط فيها نسبة 98% تفوق الاستيرادات من السّلع والخدمات طيلة المدة 2004-2021 وهذا المؤشر يعكس عدم قدرة البلاد على التنافس في تصدير السلع الى الخارج إضافة إلى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجيّ.

4-1: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) :

ان معدل التضخم يمثل انخفاض القدرة الشرائية للأفراد اي ان ارتفاع معل التضخم يؤدي الى انخفاض قدرة الافراد على شراء السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الذي بدوره يؤدي الى انخفاض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . لذلك يعد المستوى العام للأسعار من المؤشرات المهمة الاساسية في تحديد التنمية المستدامة في العراق .

المبحث الثالث

تحليل دور الانفاق الحكومي على التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

يمثل الاستثمار في التعليم ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لما يمثله التعليم من اساس التنمية في العراق ، ويتطلب الانفاق عليه بصورة مستمرة من اجل تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد معرفي ، ان المؤسسات الجامعية تشكل حجر اساس في تكوين اقتصاد متطور ومزدهر ان هذه المؤسسات هي التي تقود من الناحية الفنية والتكنلوجية الحديثة الاقتصاد نحو تنمية مستقبلية مستدامة .

لذا فان عملية الاستثمار في رأس المال البشري المتضمنة زيادة الانفاق على قطاعي الصحة والخدمات اضافة الى الاستثمار في قطاع التربية والتعليم ، مما انعكس بشكل ايجابي على التنمية المستدامة وزيادة قدرة الافراد والمجتمع على زيادة الانتاجية في جميع مفاصل العمل ، وهذا لا يعني ان تنفق الحكومة على بناء الجامعات و الكليات والمعاهد او قبول طلاب اكثر في تلك الجامعات ، بل ينبغي ان يرافقه اهتمام وتركيز على استخدام الادوات الحديثة في التعليم فضلاً عن توافر الكوادر التعليمية المستعدة والمواكبة للتطورات العلمية الحديثة ، وهنا يجب رصد الاموال للتعليم من اجل الحصول على عوائد المستقبل (Markiw, 2011, 539) . وبهدف بيان دور الانفاق الحكومي على التعليم سنقوم بتحليل ثلاث مؤشرات اساسية :

اولا: تخصيص نسبة من نفقات الموازنة العامة على التعليم .

الانفاق الحكومي على الاستثمار في التعليم له اثر في تهيئة راس المال البشري الذي يعكس اهتمام الحكومة بالنهوض بواقع قطاع التعليم ، لذا يلاحظ زيادة التخصيصات المالية في الموازنة الاتحادية العراقية لقطاع التعليم بعد عام 2003 ، لكن يلاحظ ان هذه الزيادة في الانفاق لم ترتقي الى المستوى المطلوب ، اذ لم تكن تتناسب مع اهمية هذا العنصر الحيوي وذلك بسبب نسب الزيادة في النفقات التشغيلية في الموازنة العامة على حساب النفقات الاستثمارية ، اضف الى ذلك ازدياد النفقات على الامور العسكرية من اجل تحقيق الاستقرار الامني في العراق (الكناني ، 2013 ، 327) . ومن الجدول (2) يتضح تزايد الانفاق من قبل الحكومة على التعليم بنسبة بسيطة، اذ بلغت نسبة الانفاق الحكومي على التعليم (5.7%) من الانفاق العام في عام 2004 ومن ثم انخفضت الى (5.6%) في عام 2005 و (5.3%) في عام 2006 وذلك بسبب التغيرات السياسية التي اثرت بشكل كبير على الانفاق على التعليم واستمرار العزو الامريكي والاضرار التي تولدت من استمرار هذا الغزو ، ومع ارتفاع الايرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق الدولية والتي شكلت حوالي 95-98% من ايرادات الموازنة كونها تعد الممول الاساسي للإنفاق الحكومي ، ارتفعت نسبة التخصيصات المالية لقطاع التعليم في الاعوام اللاحقة لتصل الى حوالي(10.0%) في عام 2009 ، ثم بعد ذلك عاودت النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالانخفاض بشكل بسيط مع انخفاض ايرادات الدولة العامة بسبب التراجع في اسعار النفط وعائدات الايرادات النفطية ، وتخصيص الجزء الاكبر من الانفاق نحو القطاعات الاخرى لاسيما العسكرية منها بسبب الاحداث التي تعرض لها العراق في عام 2014 والهجمات الارهابية على اجزاء من مناطق العراق ، ومن ثم بعد ذلك اخذت النفقات بالارتفاع اذ شكلت ما نسبه (14.0%) في عام 2015 من مجموع الانفاق العام الحكومي ، ويلاحظ بعد ذلك انخفاض في الانفاق على التعليم بشكل واضح في عام 2016 اذ بلغ (13.7%) ويرجع هذا الانخفاض الى امرين الاول الذي تمثل بانخفاض اسعار النفط والايرادات النفطية والامر الاخر استمرار سياسة اعمار المناطق التي تضررت من جراء العمليات الارهابية في عام 2014 واستمرار توجيه جزء كبير من الانفاق العام الحكومي على الامور العسكرية ، اما في ما يخص معدل نمو التخصيصات المالية لقطاع التعليم فقد شهد تذبذبا خلال المدة 2004-2021 اذ سجل اعلى معدل له في عام 2008 اذ بلغ (52%) ، في ما سجل ادنى مستوى له في عام 2015 اذ بلغ (39.3-%) ، فيما بلغ اعلى مقدار من التخصيصات على التعليم من الموازنة في عام 2016 اذ بلغت حوالي (103.0) ترليون دينار ، في ما بلغ هذا الانفاق ادنى مستوى له في عام 2005 اذ بلغ (14.7) ترليون دينار ، اما نسبه تخصيص الانفاق على التعليم فقد بلغت اعلى نسبه في عام 2014 فقد بلغت (14.0%) وبلغت نسبة التخصيصات ادنى مستوى لها في عام 2019 اذ بلغت (4.5%) . ومن خلال الجدول (2) والمخطط (2) يوضح العلاقة بين الانفاق العام والانفاق على التعليم الذي يعتبر الرافد المهم والاساسي في عملية التنمية في العراق خلال المدة 2004-2021 .

الجدول (2)التغيرات في النفقات المخصصة لقطاع التعليم من اجمالي النفقات الحكومية العراقية للمدة (2004-2021)

السنة	الانفاق العام تريليون دينار	الانفاق على التعليم تريليون دينار	نسبة الانفاق على التعلم من الانفاق العام % (1)	معدل نمو الانفاق العام % (2)
2004	321.1	18.3	5.7	-
2005	263.8	14.7	5.6	-17.8
2006	388.0	20.5	5.3	47.1
2007	390.3	27.9	7.1	0.6
2008	594.0	49.4	8.3	52.2
2009	525.6	52.7	10.0	-11.5
2010	701.3	66.2	9.4	33.4
2011	787.6	78.4	10.0	12.3
2012	1051.4	92.0	8.7	33.5
2013	1191.3	101.1	8.5	13.3
2014	1159.4	102.1	8.8	-2.7
2015	704.0	99.0	14.0	-39.3
2016	750.6	103.0	13.7	6.6
2017	754.9	39.1	5.2	0.6
2018	808.7	41.2	5.1	7.1
2019	1117.2	50.5	4.5	38.1
2020	760.8	40.1	5.2	-31.9
2021	822.6	41.8	5.8	8.1

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، سنوات مختلفة .
- العمود (1، 2) من اعداد الباحثان .

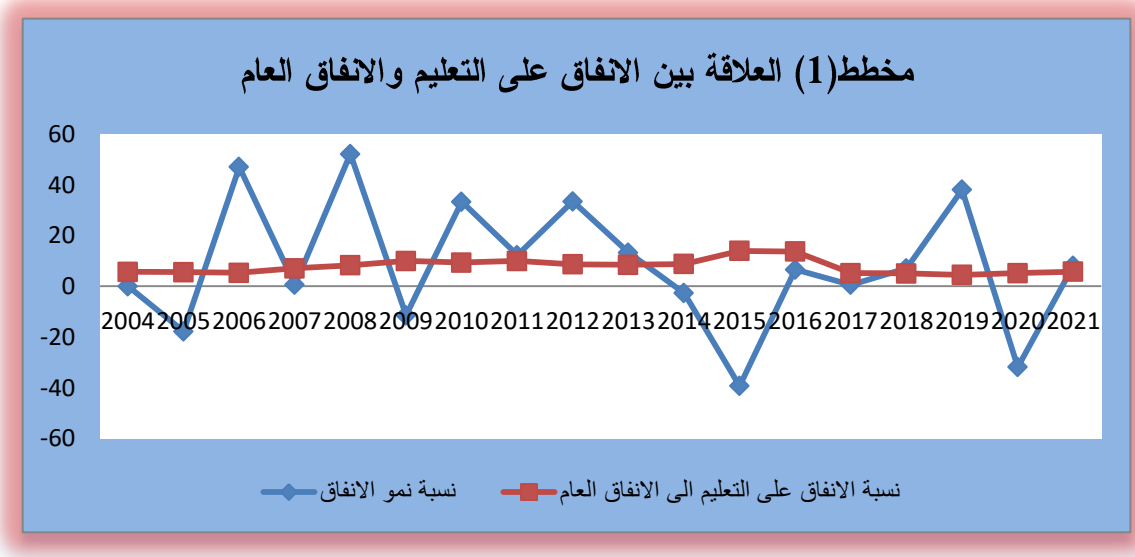

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على الجدول(2)

ثانيا: تخصيص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي للإنفاق على التعليم :

يوضح هذا المؤشر ما يخصص من تخصيصات مالية لقطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو يعبر عن مقدار دور الحكومة التدخلي في الحياة الاقتصادية بشكل عام والتعليمية بشكل خاص وما هي فلسفتها ودورها السياسي ، اذ كلما ارتفعت نسبته كان ذلك دليل على تدخل اوسع لها ووعياً اكبر منها بأهمية قطاع التعليم والعكس صحيح ، ومن خلال الجدول (3) يلحظ تذبذب نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2004-2021 ارتفاعا وانخفاضا ، اذ يرجع هذا التذبذب في نسبة الانفاق الى الاحداث التي تعرض لها العراق التي تمثلت بالازمة المالية العالمية عام 2007-2008 والاوضاع الاقتصادية الامنية الداخلية ، الا ان الزيادة في التخصيصات للتعليم منخفضة مقارنة بالزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي ،

فيما شهدت بعد ذلك ارتفاعا في تلك النسبة في عام 2010 اذ بلغت (4%) ويرجع سبب ذلك الى الزيادة في التخصيصات المالية لقطاع التعليم في الموازنة العامة بالمقارنة مع الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه , الذي نجم عن توسع الحكومة في انفاقها الجاري والاستثماري نتيجة زيادة الايرادات النفطية من جراء تعافي اسعار النفط بعد تراجعه بسبب الازمة المالية العالمية . ثم بعد ذلك حدث انخفاض في النسبة المخصصة للتعليم في الاعوام اللاحقة وكان السبب في ذلك يرجع الى الاحداث الامنية التي شهدتها البلاد والتي ادت الى تخصيص اكبر من النفقات الحكومية على الامور العسكرية ، مما انعكس ذلك سلبا على نسبة التخصيصات للتعليم حيث ادى ذلك الى انخفاض المخرجات التعليمية لرفد التنمية المستدامة من الموارد البشرية ، والجدول (3) يوضح نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي .

الجدول (3) التغير في الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الحكومي على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم الى GDP% (1)	معدل نمو % GDP (2)
2004	53.3	18.3	3.3	-
2005	73.6	14.7	2	38.1
2006	95.6	20.5	2.1	29.9
2007	111.5	27.9	2.4	16.6
2008	157.1	49.4	3.1	40.9
2009	130.7	52.7	4	-16.8
2010	162.1	66.2	4	24.0
2011	217.4	78.4	3.6	34.1
2012	254.3	92.0	3.6	17.0
2013	273.6	101.1	3.6	7.6
2014	266.4	102.1	3.8	-2.6
2015	194.7	99.0	4.5	-26.9
2016	197.0	103.0	5.3	1.2
2017	221.7	39.1	1.7	12.5
2018	269.0	41.2	1.5	21.3
2019	276.2	50.5	1.8	2.7
2020	219.8	40.1	1.8	-20.4
2021	301.5	41.8	1.3	37.2

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات غير منشورة لسنوات مختلفة .
- العمود (1 ، 2) من اعداد الباحثان .

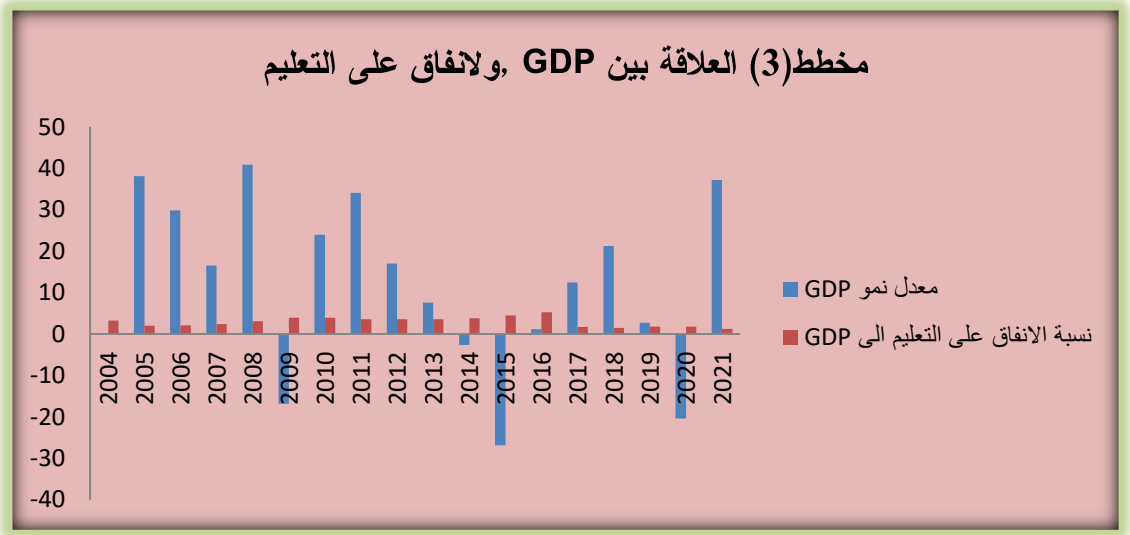

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الجدول (3) .

من التحليل السابق يلاحظ انخفاض مستوى الانفاق على التعليم ضمن موازنة الدولة مقارنةً بالدول الاخرى، وقد حذر البنك الدولي في تقرير اصدره عام 2021 حول الاوضاع الاقتصادية والتنموية في العراق من ازمة تواجه العراق تتعلق براس المال البشري تغذيها ازمة التعليم وفيما يخص الانفاق على التعليم اشار التقرير الى ان العراق ينفق 10% اقل

لميزانيته على التعليم (الاولي والعالي) مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتمثل رواتب التدريسين والموظفين نسبة عليه من الانفاق 93% بينما يتم تخصيص 1% فقط على الاستثمار في التعليم.
كما اشار التقرير الى ان وزارة التعليم العالي أنفقت اقل من 4% من الموازنة الاستثمارية للتعليم العالي في عامي 2019-2018 وهذا مؤشر يدل على تأثير الانفاق على التعليم سلبا على تحقيق التنمية المستدامة

الاستنتاجات

1- على الرغم من ان العراق يمتلك مقومات التنمية المستدامة بمختلف جوانبها وابعادها لكنه لم يستفد من تلك المقومات في تحقيق تنمية مستدامة ويعود ذلك الى مجموعة من الاسباب منها داخلي ومنها خارجي .
2- ان تخلف قطاع التعليم في العراق انعكس سلباً على مخرجاته لجميع القطاعات الاخرى ، وكان من اسباب تخلف العراق عن تحقيق التنمية المستدامة والتحاقه بالدول الناشئة والمتقدمة .
3- ضعف اهتمام الحكومات المتعاقبة في حكم العراق بعد عام 2003 الى يومنا هذا بقطاع التعليم اثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة ، وقد كان ذلك جلياً في ضعف حجم التخصيصات المالية الحكومية لقطاع التعليم في موازنتها العامة .
4- ان الرافد الاساس لتحقيق تنمية مستدامة في العراق هو قطاع التعليم لما يوفرهُ من مهارات وكفاءات وقدرات بشرية وعقلية وفنية .
5- على الرغم من الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية لكنها لم تحقق تطلعات المجتمع العراقي في النهوض نحو تنمية مستدامة، لعدة اسباب منها ضعف التركيز على القطاع التعليمي وما يمتلكه من قدرات علمية وفكرية تستلزم دعمها ومؤازرتها باعتبار القطاع الذي يوفر المجتمع بالابتكارات والاختراعات التي هي اساس كل تطور ورقي .

التوصيات

1- من اجل تحقيق تنمية مستدامة على السلطات التشريعية والتنفيذية ان تعمل على زيادة التخصيصات المالية لقطاع التعليم الذي يعد من الاسس المهمة والدعائم الرئيسة لتحقيق تنمية مستدامة في العراق من خلال اعطاء الاولوية للاستثمار في التعليم على المدى المتوسط .
2- ان تنمية التعليم في العراق وزيادة التخصيصات المالية من موازنته العامة يعبر عن تطلعاته نحو اقتصاد حر ومنفتح باتجاه العالم المتحضر .
3- العلاقة التبادلية بين تحقيق تنمية في قطاع التعليم والقطاعات الاخرى سبب رئيسي في جعل الحكومة تعيد النظر في حجم التخصيصات المالية لقطاع التعليم . فالتعليم يسهم في زيادة الانتاج والتخصص وتقسيم العمل ، كذلك تنوع القدرات في جميع المجالات من خلال تحقيق التقدم النوعي في بناء القطاعات المنتجة التي تستطيع منافسة السلع الاجنبية .
4- ان الاهتمام بقطاع التعليم في العراق له اثر بالغ في تأسيس بنى تحتيه تكون قادرة على تحقيق تنمية مستدامة ليس بالصعب وسهل تحقيقه .
5- على العراق الاستفادة من تجارب بعض الدول في شق طريقها نحو تحقيق تنمية مستدامة بعيدة المدى وخاصة ما يتعلق باستراتيجياتها من الاستثمار في قطاع التعليم .

المصادر

1- برنامج الامم المتحدة (1990) ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990
2- البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2016.
3- وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة العامة ، التقرير المالي السنوي 2014 .
4- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، غير منشور .
5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ، 2010.
6- جورج قرم(2003) التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، نيويورك :سلسلة التنمية البشرية رقم (6)برنامج الامم المتحدة.
7- عبد الشهيد جاسم عباس و افتخار عبد الرزاق عبدالله (2013) التعليم كمحور للتنمية البشرية دراسة تحليلية ,مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد3، العدد 125 .
8- حيدر طالب موسى (2015) واقع التنمية البشرية في العرا ق مؤشراتها مع الاشارة للواقع الخدمي والبيئي ، الطبعة الاولى ، بغداد ، دار الكتب والوثائق .
10- محمد غنايم (2001) ، الوضع الحالي للمياه في فلسطين ، اصدارات معهد الابحاث التطبيقية ، اريج القدس الاقتصادية .
9- كامل كاظم بشير الكنان (2013) ، أرجوحة التنمية في العراق بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي .
10- عدنان فرحان الجوارين، التّنميّة المستدامة في العراق الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الموقع الإلكتروني.Iraqieconomists.net :
11- جدول اعمال القرن 21 في ريو دي جانيرو في البرازيل 2012 .
12- Markiw N. Gregory (2011) , Principles of Economics , the United states of America, USA , Sixth Edition.
13-Rock,S.,(2003),Integrating sustainability in higher education ageneric ,International Journal of sustainability in Higher Educastion.
14- Filho,J , (2009) Universitis and Rolemodels sustainable development ,EUA.

Spending on Education to Achieve Sustainable Development: Between Reality and Ambition

Raef Ali Mshkal / researcher .
Dr.Khaled Shami Nashour .

Abstract :

Universities have a unique position in fulfilling the objectives of sustainable development since they represent the essential educational institutions that are responsible for producing and spreading scientific, technological and social knowledge. This might be done via educational or research programs, let alone their leading role in creating harmony among the whole concerned parties from the Government, business institutions and society. All these parties work together in order to fulfil the objectives of sustainable development. Thus, expending on education for providing the required resources and fulfil these objectives is regarded as an essential requirement. Advanced countries cared to provide the educate resources of universities to improve their performance and fulfil their objectives. But in developing countries, on the other hand, such as Iraq, the great financial resources had not been made use of in order to improve education via increasing the expenditures on investment in education. Reviewing the financial allocations to the education sector in the state budget from 2004 to 2021 may reveal that there was a noticeable decrease in these allocations to the education sector, though it is considered as one of the vital sectors that fulfil sustainable development. Not only did this decrease negatively reflect on the education sector, but also all the other sectors due to its being an influential resource for providing the elements of scientific competencies and technical skills of these sectors. As a result, this was negatively reflected on the level of sustainable development in Iraq which was given the rank (121) in the international classification related to the level of development.

The present research aims at verifying the effectiveness of the expending on the higher education in Iraq for the period 2004-2021 and its impact on fulfilling sustainable development via adopting the descriptive analytical approach.

Among the most important results obtained is the rarity or lack of allocations allocated to the Education sector in the general budget as compared with the role and importance of this sector. This, of course, was negatively reflected on the role of Education sector in fulfilling sustainable development in Iraq.

Keyword: Education, public spending, sustainable development .

****

****

****